العاصمة الإماراتية نموذجاً يُحتذى في قطاع إنتاج الطاقة بالعالم

«أديبك 2014» يُعزز دور أبوظبي كمركز عالمي لتوجيه أفضل الممارسات

تتطلع الأسواق الناشئة إلى العاصمة الإماراتية التي باتت منارة توجّه قطاع الطاقة العالمي إلى أفضل الممارسات بشأن تحسين صناعة تخرير النفط المحلية لدى تلك الأسواق، هذا في وقت تستعد فيه للاستفادة من «معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول» (أديبك)، كمنبر للتبادل المعرفي. ويُعتبر «أديبك» أحد أكبر ثلاث فعاليات في قطاع الطاقة العالمي،ومن المقرّر إقامته بين 10 و13 نوفمبر المقبل تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة.

وتتسم قدرة شركات النفط العاملة في الأسواق الناشئة على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية، بأهمية حاسمة، في وقت أشارت فيه دراسات حديثة إلى أن معظم الطلب على الطاقة سيأتي من تلك الأسواق.

ومن المتوقع، وفقاً لتقرير حديث صادر عن عملاقة النفط البريطانية «بي بي»، أن تكون الاقتصادات الناشئة مصدراً لما نسبته 95 بالمائة من النمو في استهلاك الطاقة العالمي، وأن صافي الطلب كله تقريباً على الطاقة سوف يأتي من الصين والهند والشرق الأوسط. ومن المتوقع كذلك أن يصبح استهلاك الطاقة في هذه الاقتصادات بحلول العام 2035 أعلى بنحو 70 بالمائة مما كان عليه في العام 2012، في حين يُتوقع أن يأتي النمو في إمدادات النفط والغاز من الشرق الأوسط والأمريكيتينفي المقام الأول.

تفاعل قوي مع معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أكبر عشر دول منتجة ومصدّرة للنفط، في حين أن الدور الريادي الذي تلعبه العاصمة أبوظبي، حيث تستحوذ إمارة أبوظبي على 95 بالمائة من إنتاج خام النفط والغاز في الدولة، في تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة، يُعتبر محلّ تقدير دولي رفيع.

ويحظى معرض ومؤتمر «أديبك 2014» باهتمام عالمي متزايد، يتمثل بمشاركة أكثر من 400 متحدث و1,800 عارض و60 ألفاً من المختصين من أكثر من 200دولة، حسبما يتوقع القائمون على الحدث. وتشمل قائمة الدول المشاركة في الحدث دولاً إقليمية منتجة للطاقة كالمملكة العربية السعودية، إلى جانب مراكز دولية ناشئة مثل الصين والهند وتركيا.

وكانت دورة العام الماضي من «أديبك» قد شهدت مشاركة 300 متحدث و1,362 عارضاً و51 ألف زائر، ما يُظهر حجم النمو الذي يشهده المعرض هذا العام، فيما تمت توسعة مساحات العرض من 35 ألف متر مربع إلى 40 ألفاً في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

وتقول «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، إن دولة الإمارات هي ثاني أكبر مصدّر للنفط في العالم لناحية القيمة، ويعود جزء كبير من الفضل في ذلك إلى شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).

ويحتفي «أديبك»، الذي يقام هذا العام تحت شعار «التحديات والفرص في الثلاثين عاماً القادمة»، بذكرى مرور ثلاثين عاماً على انطلاقته، وهو يقام برعاية كل من وزارة الطاقة وشركة أدنوك وغرفة أبوظبي.

19 مليار درهم استثمارات الخليجيين بدبي في 6 أشهر

عقارات دبي

كشف التقرير نصف السنوي للتصرفات العقارية الصادر عن دائرة الأراضي والأملاك في دبي، أن استثمارات الخليجيين في سوق دبي العقاري وصلت إلى ما يقارب 19 مليار درهم. حيث تفوق مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة على نظرائهم من المستثمرين الخليجيين، وذلك من حيث القيمة الإجمالية للاستثمار في القطاع العقاري بمدينة دبي حيث وصلت الى أكثر من 12.5 مليار درهم، حيث إن الاستثمارات التي ضخها مواطنو الدولة بلغت ضعفي إجمالي الاستثمارات الخليجية والتي تصل الى 6.5 مليار درهم.

وصرح سلطان بطي بن مجرن، مدير عام دائرة الأراضي والأملاك في دبي «أن المستثمرين الإماراتيين سجلوا 2,513 صفقة عقارية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، بقيمة إجمالية قدرها 12.568 مليار درهم. وبذلك، تمكنوا من التربع على كافة قوائم المستثمرين التي وردت في تقرير التصرفات الأخير الصادر عن إدارة البحوث والدراسات العقارية. وهذا يدل على إقبال مواطني الدولة على الاستثمار في سوقنا العقارية يبعث برسائل مطمئنة إلى كافة شرائح المستثمرين، لاسيما وان ذلك يعني الاستثمار طويل الأجل، إضافة إلى تعزيز الثقة في السوق على المدى البعيد، ما يؤدي حتما إلى وضع الأسس الراسخة التي تضمن له الاستدامة والاستقرار».

وأضاف بن مجرن: «إن السياسة الحكيمة التي تنتهجها حكومة دبي أوجدت حوافز ذكية لتشجيع الاستثمار العقاري من مختلف الجنسيات. ويظهر جليا نجاح هذه السياسة من خلال الحجم الهائل للاستثمارات التي يسجلها غير المواطنين من الخليجيين والعرب والجنسيات الأجنبية الأخرى. ومع ذلك، فإننا ننظر بعين الرضا لوجود هذا الكم الهائل من المستثمرين المواطنين الذين وضعوا ثقتهم بالسوق العقارية في إمارة دبي».

وكشف التقرير الذي يغطي التصرفات العقارية للنصف الأول من العام الجاري عن أن المستثمرين السعوديين حلوا في المرتبة الثانية بعد مواطني الدولة على قائمة المستثمرين الخليجيين. وتحقق ذلك بعد تسجيلهم 1.121 إجراء وصلت قيمتها 3.371 مليار درهم.

وحل مواطنو دولة قطر في المرتبة الثالثة على قائمة المستثمرين الخليجيين، وذلك بعد أن سجلوا 113 إجراء بقيمة إجمالية قدرها 1.463 مليار درهم. وجاء مواطنو الكويت في المرتبة الرابعة على القائمة ذاتها ن خلال 263 إجراء بقيمة 839 مليون درهم، تلاهم مواطنو سلطنة عمان الذين استثمروا 482 مليون درهم، وأخيرا مواطنو مملكة البحرين الذين وصل حجم استثماراتهم في السوق المحلية إلى 247 مليون درهم.

تحت رعاية الشيخ محمد بن سعود بن القاسمي

رأس الخيمة تستضيف قمة العرب للطيران والإعلام 2014 في دورتها الرابعة

شعار القمة

تحت رعاية الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد إمارة رأس الخيمة، تم الإعلان عن استضافة الإمارة لـ«قمة العرب للطيران والإعلام 2014». وسيقام الحدث الذي يمثل ثمرة تعاون مشترك في القطاع تضممجموعة من المؤسسات الرائدة في العالم يوم24 سبتمبر، 2014 في مركز الحمراء للمؤتمرات في إمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويحظى المؤتمر الذي يشهد هذا العام دورته الرابعة بدعم العديد من المؤسسات الرائدة مثل «العربية للطيران» ومجموعة «إيرباص» وشركة «سي اف ام» لصناعة محركات الطائرات ووزارة السياحة في سلطنة عمان بالإضافة إلى العديد من الشركاء الآخرين. ويقام دورة هذا العام بالشراكة مع «هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة».

وستقام «قمة العرب للطيران والإعلام 2014» تحت عنوان: «الطيران والسياحة: رؤية مشتركة وهدف واحد»، حيث ستستضيف عددا من رواد وقادة القطاع من جميع انحاء المنطقة، والذين سيجتمعون تحت سقف واحد لمناقشة الأهمية المتزايدة لوجود شراكة وثيقة وفاعلة ومستدامة بين قطاعي الطيران والسياحة في العالم العربي.

وبعد هذا الحدث أكبر تجمع لوسائل الإعلام العربية مع أبرز كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع الطيران والسياحة، كما يمثل منصة مثالية لتسليط الضوء على الاتجاهات الحالية والتحديات التي يواجهها قطاعا الطيران والسياحة في العالم العربي في الوقت الراهن، ومدى تأثيرها على النمو الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث من خلال زيارة الموقع الإلكتروني.

وبهذه المناسبة، قال الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، رئيس دائرة الطيران المدني في رأس الخيمة: «يسرنا اختيار إمارة رأس الخيمة مكانا لانعقاد الدورة الرابعة من "قمة العرب للطيران والإعلام"، التي تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة لنا على صعيد قطاعي السياحة والطيران، إلى جانب كونها خطوة هامة في مسيرة نمو وتطورهذين القطاعين محليا. ومن هذا المنطلق، تمثل هذه المبادرة خطوة هامةعلى طريق تنمية قطاع السياحة المحلي، ونحن مدركون تماما لأهمية تعزيز العلاقات التي تجمع بين قطاعي السياحة والطيران، ونتطلع قدما للعمل عن كثب مع شركائنا العديدين خلال الأشهر القليلة القادمة». ومن جهته، قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «في الوقت الذي يواصل فيه قطاع الطيران نموه المضطرد على امتداد العالم العربي، تزداد أهمية الصلة الوثيقة والشراكة المتبادلةالتي تجمع بين قطاعي الطيران والسياحة في المنطقة. ويسعدنا للغاية أن نكون جزءا من هذا المنتدى الذي يجمع تحت مظلته هذا العام عددا من كبار خبراء القطاع في المنطقة، حيث سيقومون ببحث الفوائد المتبادلة التي تجمعن تعزيز الشراكة بين قطاعي الطيران والسياحة وتطويرها،بهدف تحقيق تنمية اقتصادية فعلية ومستدامة. وتشجيع السياحة وتعزيزها بين الدول العربية». وستجمع قمة هذا العام تحت مظلتها مجموعة من الخبراء العالمين والإقليميين في القطاع، جنبا إلى جنب مع ممثلين عن وسائل الإعلام من مختلف انحاء المنطقة، بهدف تبادل الآراء والأفكار ومناقشة الاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع. يذكر أن دورة العام الماضي التي أقيمت في صلالة في سلطنة عمان قد اجتذبت أكثر من 150 مشاركا من مختلف أنحاء المنطقة.

الذهب يستقر فوق 1300 دولار مع صعود الأسهم

تحرك سعر الذهب في نطاق ضيق فوق 1300 دولار للأوقية (الأونصة)، في ظل صعود الأسهم إذ يبدو أن المستثمرين ينحون المخاوف الجيوسياسية المتعلقة بأوكرانيا جانبا في الوقت الحالي.

واستقر سعر الذهب في المعاملات الفورية عند 1308 دولارات للأوقية وتحرك في نطاق أربعة دولارات.

وانخفض سعر المعدن في العقود الأمريكية نحو دولار إلى 1309.20 دولار.

وصعدت الأسهم الآسيوية مقتفية أثر نظيرتها في الولايات المتحدة وأوروبا.

وزاد الذهب نحو تسعة بالمئة هذا العام وهو ما يرجع بشكل كبير إلى التوترات بين الغرب وروسيا بسبب أوكرانيا وإلى العنف في الشرق الأوسط. ويعتبر المعدن الأصفر استثمارا بديلا للأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر مثل الأسهم.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى استقر سعر الفضة عند 20.01 دولار للأوقية.

ولم يطرأ تغير يذكر على البلاتين الذي استقر عند 1465.6 دولار للأوقية بينما تراجع البلاديوم 0.15 بالمئة إلى 872.15 دولار للأوقية.

القارة السمراء تمثل حالياً 2.4 في المئة من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية

تقرير مشترك يسلط الضوء على فرص النمو في إفريقيا

صدر تقرير حديثاً بعنوان « التمويل الإسلامي في افريقيا» يتناول سبل استكشاف فرص النمو، هو إصدار مشترك بين شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ومركز ماليزيا العالمي الإسلامي المالي، حول تطور صناعة التمويل الإسلامي في افريقيا ، حيث يسلط الضوء على الآفاق الكبيرة لنمو مختلف قطاعات التمويل الإسلامي في القارة، اذ يهيمن قطاعا الأعمال المصرفية والصكوك على النمو الناشئ للصناعة المالية الإسلامية في افريقيا، بينما يمثل قطاعا إدارة الأصول الإسلامية والتكافل حصتين صغيرتين في الوقت الحالي، إلا انهما يظهران إمكانات كبيرة للنمو في المستقبل القريب. وبينما لا يزال التمويل الإسلامي في مراحله الأولى في بعض البلدان، تقوم حكومات تلك البلدان بإجراء التغييرات التشريعية والتنظيمية اللازمة لاستيعاب نمو صناعة التمويل الإسلامي.

يتوسع حضور القارة الإفريقية في مشهد التمويل الإسلامي العالمي مع مرور الزمن، على الرغم من انطلاقه من قاعدة صغيرة. وتمثل افريقيا حاليا 2.4في المئة من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية (كما في النصف الأول من 2013)، 0.6في المئة من الصكوك القائمة (الربع الأول 2014) و 2.8في المئة من أصول إدارة الصناديق الإسلامية (نهاية 2013). وتشمل قائمة البلدان الأفريقية التي أصدرت الصكوك السودان ونيجيريا وجامبيا والسنغال. علاوة على ذلك، أظهرت العديد من البلدان مثل تونس اهتماما كبيرا في الاستفادة من سوق الصكوك لتمويل البنية التحتية. وستكون القارة الإفريقية منطقة جديرة بالمتابعة نظرا لاحتياجات تمويل البنى التحتية بها مما سيمثل رواجا كبيرا لسوق الصكوك على نحو متزايد، وخاصة إذا كانت الدول تحرص على جذب الأموال من المستثمرين الذين يفضلون الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ونظرا لاستمرار الضعف في الاقتصادات المتقدمة، فيمكن دعم الاحتياجات التمويلية في افريقيا من خلال جذب المستثمرين من الشرق الأوسط ودول آسيا والمحيط الهادئ، والتي تشمل دولا إسلامية.

الصكوك القائمة في إفريقيا حسب البلد (نهاية الربع الأول 2014)

تمتلك سوق الصكوك الإفريقية إمكانات كبيرة للنمو على المدى المتوسط في ظل حاجة غير مسبوقة لتمويل قطاع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة. وتوفر الصكوك بديلاً متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية لسوق رأس المال التقليدية، مما يجعل من الصكوك أداة جاذبة للمصدرين المحتملين في أفريقيا وغيرها من المستثمرين على حد سواء. وخلال السنوات القليلة المقبلة، من المرجح أن يتم الاستفادة من سوق الصكوك لدعم مشاريع في قطاعات مثل الطاقة والنقل والمشاريع التنموية الأخرى في أفريقيا.

وإلى جانب سوق الصكوك، تتمتع أسواق الصناديق الإسلامية في أفريقيا بإمكانات نمو في المدى المتوسط. وفي ظل ارتفاع مستوى الدخل في القارة، سيطالب المستهلكون بمنتجات مالية أكثر تطورا. ونظرا للحجم الكبير للسكان المسلمين في معظم أنحاء القارة وزيادة الوعي بالتمويل الإسلامي ، فإن هناك فرصة لنمو الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن الصناديق القابلة للاستثمار للأفراد الأثرياء في إفريقيا تعد أحد أسرع المعدلات نموا في العالم.

وقد سجل قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموا قويا، بدعم من القاعدة السكانية العريضة من المسلمين والعدد الضخم للسكان الذين لم تصلهم الخدمات المصرفية من قبل بالإضافة إلى زيادة الوعي بالمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ارتفاع مستوى الدخل، فإن الطلب على السيارات والمنازل قد يزيد بشكل ملحوظ. ومن المعروف أن الارتفاع المستمر في الطلب على هذه المنتجات يخلق فرصا لهذه البنوك. فضلا عن كونه بمثابة تحديا لتقديم منتجات أكثر تطورا بمعدلات تمويل أكثر تنافسية. ومن المرجح أن يزيد الطلب على منتجات التكافل في أفريقيا نظرا لزيادة مستوى الدخل في ظل زيادة التوعية بأهمية إدارة المخاطر، وبصورة مشابهة، من المرجح أن تصبح الرعاية الصحية الخاصة أكثر انتشارا بتأثير زيادة الضغط على المرافق الصحية العامة. وبصورة مماثلة، فربما يزيد الطلب على التعليم الخاص أيضا، على الأقل بالنسبة للسكان من الطبقة المتوسطة العليا. وهذا من شأنه أن يخلق فرصة لمقدمي خدمات التأمين التكافلي لزيادة عروض البطاقات الطبية وبرامج التكافل التعليمية. وستعمل زيادة النشاط التجاري على دعم نمو المنتجات التي تحمي ضد الخسائر التي قد تنتج عن الحرائق وحوادث السرقة، وكذلك حزم التأمين على الحياة والتأمين الطبي. تقدم أفريقيا فرصا كبيرة للنمو، وخلال السنوات القليلة المقبلة، يتوقع أن تحتوي أفريقيا على سبعة من بين أسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم. كما أن محركات النمو أصبحت متنوعة على نحو متزايد، حيث تولى القيادة قطاعين يقومان على الموارد وهما الإنشاءات والخدمات، وهذا من العوامل التي تدعم المرونة الاقتصادية في أفريقيا في مواجهة اقتصاد عالمي متقلب بشكل متزايد. أما من حيث الأهمية، فسيعمل كل من التركيبة السكانية المواتية المتوقعة وزيادة الترابط الإقليمي على دفع عجلة النمو. ويبلغ تعداد سكان القارة الأفريقية حاليا ما يزيد عن المليار نسمة، بزيادة ملحوظة في فئة السكان من الشباب، بالإضافة إلى استمرار زيادة عدد السكان في الطبقة المتوسطة.

ومن منظور اجتماعي اقتصادي، فإن الاقتصادات الأفريقية التي تعتمد على الصادر تواجه مخاطرا أكبر من حيث التفاوت في مستوى الدخل القائمة على الموارد وما يعرف اقتصادياً بالمرض الهولندي وهي حالة من الاسترخاء الوظيفي تصيب الشعب بتأثير اكتشاف الموارد، حيث يهيج للترف والراحة ويستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي، فيدفع ضريبة هذه الحالة على حقيقة نضوب تلك الموارد، كما حدث في هولندا سابقا فذهبت تسميته في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي، حيث يؤدي ارتفاع الدخل القائم على الموارد إلى تقليص الاستثمار في القطاعات الأخرى. وبالتالي، قد يشكل قطاع التمويل الإسلامي الصحي الجواب على صانعي السياسات لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا من السكان، وبالتالي المساعدة في توزيع أكثر عدالة للثروات داخل البلدان.

وتؤكد وكالات تنموية عالمية مثل البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة بصورة متكررة على الحاجة إلى تحسين أفريقيا لبنيتها التحتية من أجل تسهيل حركة السلع و العمالة وزيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت الحاضر، تبلغ فجوة تمويل البنية التحتية ما يزيد عن 31 مليار دولار سنويا، لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل. وخلال السنوات الأخيرة، تم تمويل أعداد كبيرة من مشاريع البنية التحتية الكبرى في أفريقيا من قبل مستثمرين من الولايات المتحدة وأوروبا والصين. كما تم تمويل عدة مشاريع عن طريق قروض إسلامية من قبل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية. ومن بين أهم العوامل الأخرى التي ستقود نمو وتطوير التمويل الإسلامي في القارة السمراء تلك النمو الكبير والسريع في العلاقات التجارية والاستثمارية بين أفريقيا والبلدان الإسلامية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد من أهم مراكز التمويل الإسلامي ذات السيولة الوفيرة والتي يتزايد فيها حجم التجارة مع القارة. وفي الفترة ما بين 2000 و 2010، نمت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أفريقيا بمعدل 14.7 في المئة سنويا، كما زادت الواردات بمعدل 27.5في المئة.

لتعزيز قدراته في مجال إدارة المخاطر والامتثال

بنك فيصل الإسلامي المصري يختار حلول صن غارد

اختار بنك فيصل الإسلامي المصري، الذي يُعد أول مصرف إسلامي في مصر، حزمة حلول إدارة المخاطر من صن غارد للمساعدة في إنشاء إطار تشغيلي جديد يضمن تعزيز إدارة المخاطر وتحسين عملية إعداد التقارير والامتثال لمعايير بازل الدولية.

وباعتباره من الجهات المساهمةفي مشاريع التنمية في مصر ولاعبا رائدا في القطاع المصرفي المصري الذي يسعى إلى الالتزام بأفضل الممارسات في المنطقة، يدرك بنك فيصل الإسلامي المصري الحاجة إلى تطوير بنيته التحتية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ويولي أهمية كبيرة للالتزام بالمعايير والقوانين المحلية والدولية. ويعتزم البنك تطبيق الإدارة المركزية لجميع أنشطة المخاطر الخاصة به من خلال اعتماد حلول صن غارد، التي تسهم في التعرّف على وقياس ورصد وإدارة المخاطر بشكل أفضل، الأمر الذي يساعده على تقديم قراءة دقيقة لدعم عملية اتخاذ القرار الخاصة بالاستثمارات.

ومن خلال تحويل عملياته اليدوية الخاصة بإدارة المخاطر إلى نظام آلي مركزي متطور، يستطيع بنك فيصل الإسلامي زيادة مستوى شفافية إدارة المخاطر وتقليل زمن إعداد التقارير. كما يستفيد البنك من أفضل الممارسات التي تقدمها هذه الحلول والطرق المتطورة لإعداد التقارير حول المخاطر ورصدها،والتي تسهم في تحسين إدارة الميزانية والحصول على المزيد من المزايا من خلال وظائف التحليل المستقبلي. كما تساعد حزمة حلول صن غارد البنك على تعزيز التزامه بتوصيات بازل الخاصة بالقطاع المصرفي.

وفي هذه المناسبة، قال محمد عبد العليم، رئيس قسم إدارة المخاطر في بنك فيصل الإسلامي المصري: «باعتبارنا بنك اسلامي رائد في مصر، لدى تقييم متطلباتنا المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال وجدنا أننا بحاجة إلى اعتماد حل لا يساعد فقط في تعزيز قدراتنا في هذا المجال، بل وفي تحسين إمكاناتنا التنافسية أيضا في السوق». وأضاف عبد العليم: «يتيح لنا العمل مع صن غارد الحصول على حزمة حلول شاملة ومتكاملة تلبي أفضل الممارسات والمعايير العالمية والمحلية، ونأمل أن يساعدنا الحضور القوي لشركة صن غارد وانتشارها في الشرق الأوسط ونجاحها في قطاعالمصارف الإسلامية على الارتقاء بممارساتنا في مجال إدارة المخاطر».